"الوضع الحالي لا يخرج عن حالة من اثنتين إما أن الحكومة التي تتعامل مع المجلس ليست الحكومة الفعلية أو أنها تمارس العبث"

البراك: الحكومة تناور ولم يتم حسم رد قوانين الإعدام وجامعة جابر حتى الآن

قال النائب مسلم البراك انه وفقا لمعلوماته فإن مجلس الوزراء يعقد اجتماعا حاليا وفي الغد ايضا، وذلك لمناقشة موضوع رد القوانين، وأوضح انه حتى الوقت الحالي لم يتم حسم هذه القضية.

وأضاف البراك: انه لو كان أعضاء الحكومة صوتوا بالامتناع او عدم الموافقة على تلك القوانين عند مناقشتها في مجلس الأمة او حتى اتخذوا موقفا سلبيا، ففي هذه الحالة كان لصاحب السمو الأمير ان يستخدم حقه بالاعتراض التوقيفي، مشيرا الى انه من غير المفهوم ان يشارك الوزراء المعنيون في مناقشة القوانين محل النقاش الخاص بردها ويعترض وزير التربية على بعض الأمور الخاصة بقانون جامعة جابر ويستجيب المجلس ويوافق على التعديلات ويبارك الوزير هذا القانون ويهنئ أبناء الشعب الكويتي ويؤكد ان الحكومة ملتزمة بتنفيذه، وبعد ذلك يتردد ان الحكومة ستقوم برده.

وتابع البراك: ان الأمر ايضا بالنسبة لقانون تغليظ العقوبة للمسيء للذات الإلهية ومقام الرسول ﷺ كان بمباركة الحكومة وأن وزير العدل أكد انه لن يتم رد القانون.

مسلم البراك

وقال البراك ان الوضع الحالي لا يخرج عن كونه حالة من اثنتين، اما ان الحكومة التي تتعامل مع المجلس ليست هي الحكومة الفعلية التي تأخذ القرار النهائي فيما يتعلق بمثل هذه القضايا او انها تمارس نوعا من أنواع العبث وهي غير مدركة لخطورة ما يحدث، لاسيما ان هذه القضايا مرتبطة بشكل أو بآخر بالتنمية، لافتا الى انه ستكون هناك ردود فعل سيئة.

وأوضح البراك ان هناك بعض النواب يسعون الى حل مجلس الأمة لأن النتائج الانتخابية لم تأت مرضية لهم ولا في صالحهم وان ايضا هذا التوجه يتبناه الإعلام الفاسد عبر عميد ايتام ناصر المحمد (وذلك على حد تعبيره)، مشيرا الى انه رجل أصبح يستخدم الإعلام في نهاية المطاف لأنه موجهه.

وتابع البراك متحديا من أطلق عليه عميد أيتام ناصر المحمد ان يخرج في برنامج تلفزيوني ويطرح موضوعات جديدة خاصة انه لا يستطيع كتابه كلمتين لأن هناك من يوجهه هو وغيره.

وأشار البراك إلى انه اذا كانت الحكومة تعتقد ان حل مجلس الأمة هو خيارها وتريد ان ترفع هذه الرغبة لسمو الأمير نقول للحكومة: لا تمارسي هذا العبث التشريعي لأنه مرفوض رفضا قاطعا بما ينطوي عليه من إساءة لعملية الإنجاز.

وقال ان الشواهد الحالية جميعها ليست طيبة، وانه لا يفترض اذا كان في الحكومة الحالية رجل رشيد ان يقبل بمثل هذه الممارسات.

وبين البراك ان نواب الأغلبية ذهبوا الى رئيس مجلس الوزراء عقب الانتخابات، وطالبوا بتسعة وزراء لأننا نعتقد ان هذا العدد يجعلنا نوفر غطاء سياسيا كاملا للحكومة، وبالتالي نستطيع ان نضمن القرار التشريعي السليم ونضمن القدرة على تنفيذ البرنامج، ونملك القدرة على مواجهة مؤسسة الفساد التي أصبحت للأسف اليوم لها اليد الطولى في البلد، وكذلك الحكومة سيتم توفير الاستقرار لها خلال أربع سنوات لنستطيع إعادة بناء الكويت وإعادة بناء الإنسان الكويتي.

وأشار البراك الى ان الكويتيين بحاجة الى التغيير، فالمواطن لابد أن يشعر ان هناك تغييرا حصل في طبيعة الخدمة التي تقدم له في المدرسة والمستوصف والمستشفى واذا لم تعالج كل الاختلالات بالاقتصاد فلن نصل الى نتيجة وهذا ما نسعى له وفق تطبيق القانون، وهذا ما تسعى له الأغلبية والتي بوجودها كان وزير المالية السابق يخالف القانون مخالفة صريحة ولا يكترث بل يتحدى الناس في عملية المخالفة، وبالتالي اعتقد ان الكلام الذي كنا ننادي به أيام الانتخابات يجب ان نضمن بعد الله تعالى تطبيقه على أرض الواقع كما هو وكما قلناه للناس وكما عبّر عنه المواطنون في صناديق الاقتراع وانتخبونا على ان نلتزم به وهذا الالتزام يتطلب ان نقرن القول بالفعل.

وأكد البراك قائلا: الأمر الذي طلبناه بالسابق وعرضناه هو أمر من أجل الكويت، ومازلنا مستعدين لأن الحكومة بحاجة الى رجال دولة على قدر المسؤولية يكونون مسؤولين أمام الله ثم صاحب السمو الأمير وضمائرهم وبحماية من أبناء الشعب الكويتي من خلال الأغلبية البرلمانية التي اختارها الشعب الكويتي، لافتا إلى أن رغبة الأغلبية ان الحال بعد اربع سنوات يتغير وبودنا ان يتم بناء الكويت وإعادة بناء الانسان الكويتي فهناك امور كثيرة في التنمية ويجب ان يكون هناك اشراف كامل من قبل الوزراء الذين يتم اختيارهم لحماية الاموال العامة حتى لا نجد انفسنا والتي كان يفترض ان يصرف على التنمية 37 مليار دينار لنجد على ارض الواقع 12 مليارا فهذا لا ينفع الكويت ولا ينفعنا كشعب حتى وإن اردنا ان نحقق انجازات شخصية ضد الحكومة نعتقد ان الخاسر في نهاية المطاف هو الكويت.

وشدد البراك متى ما وجدنا الحكومة على اتم الاستعداد ان تمد يدها ستجد يدنا ممدودة وإذا تطلب الأمر ان تتقدم الحكومة خطوتين سنتقدم خمس خطوات من اجل الكويت ومن اجل البناء والتنمية لكن اذا ما استمرت الحكومة بممارسة هذا الأمر بهذه الطريقة فهو عبث لا يمت للعمل الدستوري بأي صلة وجزء من المخطط الذي يسعى لتعطيل مجلس الأمة واعماله للوصول الى حل البرلمان ونقول لهؤلاء نحن ليس لدينا مشكلة وجاهزون من اليوم.

وبسؤاله عن ورود تهديد ديوان المحاسبة بشأن قضية التحويلات الخارجية لمجلس الأمة اجاب البراك راقبوا من يكتب حول هذا الموضوع لأنه لم يصدق في حياته قط والآن عندما يكتب هل يعقل ان نصدقه الآن والذي وصل به الحال ان يكذب على ولي نعمته وهو الأمير سلمان بن عبدالعزيز والتي فبرك قصة غير حقيقية هل تريدون ان نصدق شخصا يكتب عن مقابلة صحافية لم تحصل وهو الذي يدافع عن حكومات الفساد السابقة؟ مؤكدا ان الكلام الذي نقل عن ديوان المحاسبة غير صحيح جملة وتفصيلا والتقرير وصل الى لجنة التحقيق البرلمانية المعنية وديوان المحاسبة.

في نهاية المطاف يكتب وفق ما يصل إليه من بيانات ومستندات.

وطالب البراك وزارة الخارجية بأن تكشف بالفعل اذا كانت قد زودت ديوان المحاسبة بالمستندات المطلوبة وتقول للشعب ما هي هذه المستندات، وهذا بالفعل هو ما قدمه ناصر المحمد الذي عندما ذهب لمحكمة الوزراء وسألوه عن التحويلات، أفاد بأنه لا يوجد سوى 27 تحويلا كلها مقدمة لمساعدات ومنظمات واحتفالات، بينما هو حول فعليا الى حسابه الشخصي ووزارة الخارجية تمنع تزويد ديوان المحاسبة بالمستندات، وتريد أن تستغفل عقولنا باستخدام إعلامهم الفاسد بمحاولة بث سمومه للناس وإيهامهم أنه بالفعل لا توجد مشكلة، وان ديوان المحاسبة قطع في قضية التحويلات.

وبسؤاله ان تقرير الديوان قد برأ رئيس الوزراء السابق، رد البراك: غير صحيح، وعلينا أن ننتظر ما ستسفر عنه نتائج لجنة التحقيق البرلمانية وسيكون لنا إجراء، محذرا من بقاء مهندس التحويلات الى الآن في منصبه وهو وكيل الوزارة والذي يملك اليد الطولى وهو أقوى من الوزراء الذين تعاقبوا على حقيبة وزارة الخارجية، ولذلك لن يستطع أحد إيهام الشعب، فنحن مستمرون في كشف هذه القضية وكل الاطراف التي ارتبطت بهذه القضايا وسنطلب باسم الشعب عزلهم لأن استمرارهم فيه إساءة للوضع العام، ولا يمكن أن تكون هناك مواجهة حقيقية للفساد في ظل وجودهم.

وأكد البراك أن مجلس الأمة يملك عزلهم، لأن هناك عزلا سياسيا وعزلا جنائيا، فعندما نعرف أن هناك وزيرا غير صالح، يملك المجلس دون البحث في الجانب الجنائي عزله سياسيا.

العنجري: أفضل وسيلة للتعامل مع الاستجواب هي المواجهة

عبدالرحمن العنجري

شدد النائب عبدالرحمن العنجري على ان افضل وسيلة للتعامل مع اداة الاستجواب هي المواجهة، مشيرا الى اننا في الكويت نعاني من مشكلة ان يأخذ الاسجواب اكبر من حجمه، مبينا ان السبب في ذلك هو ان الممارسة السياسية تتم بشكل فردي وليس جماعيا او حزبيا ولا حتى تنظيميا، بدليل ان الناخب الكويتي لايزال يصوت للاشخاص وليس للبرامج.

وقال العنجري ان المشروع في الكويت انحنى للعمل البرلماني، ولو ان العمل السياسي ينظم في عمل مؤسسي تنظيمي فإن الاستجوابات لن تسبب اي ربكة، مؤكدا في الوقت نفسه على ان القرار في اي مساءلة سياسية يعود الى المجلس.

ورأى ان ما يتردد عن توجه الحكومة الى رد قانوني اعدام المسيئين الى الرسول الكريم ﷺ والذات الالهية وقانون انشاء جامعة جابر، رأى انها بالونات اختبار وجس نبض لردود الافعال النيابية.

وبيّن انه: صحيح ان لصاحب السمو الامير الحق في رد القوانين، لكن كيف لحكومة ان تشارك في تعديل ومناقشة القوانين وتوافق عليها وتتعهد بعدم ردها ثم تعود بعد ذلك؟ معتبرا ان في رد هذين القانونين احراج للحكومة بأكملها من الناحية السياسية واحراج مبدئي واخلاقي على الوزراء والا فما الفائدة من وجودهم وتصويتهم على القوانين؟

الشاهين: ما أسباب عدم إكمال الصم والبكم دراستهم في الثانوي؟

أسامة الشاهين

وجّه النائب أسامة الشاهين سؤالا لوزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف جاء فيه: نظرا لأن فئة الصم والبكم من فئات المعاقين الذين فقدوا حاستين مهمتين حباهما الله للإنسان، إلا أنهم بالإرادة والعزيمة استطاعوا أن يفرضوا احترامهم نحو المجتمع.

لذا يرجى إفادتي بالآتي:

● ما الأسباب الحقيقية التي تمنع فئة (الصم والبكم) من إكمالهم دراستهم في المرحلة الثانوية وما بعدها على الرغم من أن الدستور كفل لكل مواطن حق التعليم؟

● هل أعدت وزارة التربية ووزارة التعليم العالي دراسات علمية أو استعانت بدراسات عالمية تكفل لهذه الفئة إكمال دراستها؟

● هل لدى وزارة التربية ووزارة التعليم العالي خطة لتطوير أسلوب التعليم وما يناسب هذه الفئة في المراحل الدراسية المتقدمة؟

عبدالصمد: «الأغلبية» يقولون الحكومة ليست حكومتنا وهم متناغمون معها

عدنان عبدالصمد

قال النائب عدنان عبدالصمد ان تقديم الاستجوابات يجب ان يكون تحت المواءمة السياسية مع تقدير احقية هذه الاداة المهمة، والحق ايضا للحكومة في رد القوانين، متسائلا: لماذا التهديد بالاستجوابات؟ واين من يقول يجب ان نمنح الحكومة فرصة 6 اشهر؟

وبين عبدالصمد اننا نحتاج الى اعادة نظر في الوضع السياسي بالبلد وضرورة التوافق بين النواب انفسهم والنواب مع الحكومة، موضحا ان الاغلبية يقولون الحكومة ليست حكومتنا وهم متناغمون معها والمحلل في الحكومة من كتلة الاغلبية فيجب عليهم ان يبينوا موقفهم منذ البداية، هل هي حكومتهم ام لا ويكون موقفهم واضحا في هذا الشأن.

واكد عبدالصمد ان هناك اسئلة لا يستطيع الاجابة عنها نتيجة التخبط والتباين السياسي وخصوصا سؤال الى اين نحن ذاهبون؟ وهذا التأزيم بلا شك يؤثر في العلاقة بين الحكومة والمجلس، مضيفا: نحن الآن نمر بمرحلة التصعيد والتأزيم المؤدي الى قصر المجلس والذي نحن لا نرغب به، ولا استطيع ان اؤكد ان هناك تعديلا وزاريا خصوصا في تساؤلكم عن هل هناك تغيير من 5 الى 6 وزراء، فلابد من توافق على مستوى مجلس الامة ومجلس الوزراء.

الحربش: تحديد الطلبة الدارسين في جامعات خاصة بـ 50 طالبا

د.جمعان الحربش

بين رئيس اللجنة التعليمية البرلمانية النائب د.جمعان الحربش: ان اللجنة ناقشت امس القضايا التي سبق الاتفاق عليها مع وزير التربية، ومنها تحديد عدد الطلبة الدارسين في الجامعات الخاصة بـ 50 طالبا، واللجنة رفضت القرار خصوصا ان هناك طلبة يدرسون على حسابهم الخاص، ولا يوجد اي مسوغ يجعل من الوزارة تملك قرار طالب يريد الدراسة على حسابه في جامعة معترف بها.

وقال الحربش في تصريح للصحافيين: ان من حضر من التربية امس ابلغنا ان القرار تم الغاؤه من الجامعات الحكومية بالكامل، وان سقف القبول في الجامعات الحكومية مفتوح، اما الجامعات الخاصة فتم تحديد النسبة 50 طالبا في كل سنة، واللجنة ابلغتهم بعدم قناعتها.

ولاحظ الحربش ان تفاعل وزارة التربية مع الملفات التي تعرضها «التعليمية» تفاعل بطيء «وحددنا موعدا مع التعليم العالي بعد اسبوعين لحسم القضايا العالقة»، متمنيا حل القضايا وعدم الوصول الى حال صدام مع وزير التربية.

وفي شأن آخر اكد الحربش ان من حق سمو امير البلاد رد القوانين، ومع ذلك ليس من حق الحكومة ان توافق على قانون وتقدم تعديلات عليه، وتعلن قبول القوانين وعدم ردها، وتاليا يفرض عليهم شيء، ويقبلون به، داعيا الحكومة الى تقديم استقالتها ان تم الرد، واضعف الايمان لن يعود وزيرا العدل والتربية، لانهما اخلفا تعهداتهما، ورضخا لضغوط، ومع تقديرنا الكامل لهما، فهما امام خيارين، اما انهما صوتا في المجلس وهما غير مقتنعين بالقانونين فلا يستحقان ان يكونا وزيرين، او انهما صوتا عن قناعة وفرض عليهما الرد من الخارج واذعنا فلا يستحقان ان يكونا وزيرين.

وتمنى الحربش الالتزام بالقوانين التي اقرت بتوافق حكومي نيابي، وان ردت فان كتلة الغالبية ستجتمع لتحديد موقف من هذه الحكومة.

واوضح الحربش: نحن نتعامل مع حكومة معلنة تتخذ قراراتها وتتحملها، وقضية ما حدث في حكومات الشيخ ناصر المحمد انه يتخذ قرارا وتمارس ضغوطات عليه، ويتخلى عن دوره السياسي، الامر الذي اودى بالبلد واودى برئاسة المحمد، وندعو الحكومة الحالية الى عدم تكرار تجارب الماضي المريرة، لدينا معلومة انه قبل اسبوعين رخصت جامعة جديدة تخصصها موجود في جامعة جابر، نتمنى ان الضغوط التي مورست لم تكن من اجل الجامعات الخاصة.

العميري يسأل عن الوظائف القيادية في «الدفاع»

عبداللطيف العميري

وجه النائب عبداللطيف العميري سؤالا برلمانيا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ احمد الخالد جاء نصه كالتالي: يرجى تزويدي بأسماء الموظفين في وزارتكم او الهيئات والمؤسسات التابعة لها الذين يتولون وظائف قيادية او اشرافية وقد مضى على خدمتهم 35 سنة، وتجاوزت اعمارهم 60 سنة.

النملان: هل انتهت لجنة التحقيق من عملها حول الشكاوى ضد مدير «مساجد الجهراء»؟

سالم النملان

وجه النائب سالم النملان سؤالا لوزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية جمال الشهاب جاء فيه: بخصوص الشكاوى المرفوعة من بعض المسؤولين بإدارة مساجد الجهراء ضد مدير الادارة المنتدب آنذاك والتي بدأت بتاريخ 2011/5/22 وقد تعلقت هذه الشكاوى بحدوث بعض التجاوزات والمخالفات الادارية والمالية والهدر في المال العام من قبل المدير والتي شكلت على اثرها لجنة تحقيق بتاريخ 2011/8/4 والتي مارست اعمالها بالتحقيق منذ ذلك التاريخ ولم تنته حتى تاريخ سؤالنا هنا. لذا يرجى افادتي وتزويدي بالآتي:

1 ـ هل تم الانتهاء من اجراءات التحقيق ورفع تقرير بنتائجه للوزير؟ اذا كانت الاجابة بالنفي ما اسباب هذا التأخير واذا كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدي بصورة من هذا التقرير والتوصيات الناتجة عنه، وصورة من محاور التحقيق كاملة بما في ذلك المستندات والشكاوى المرفوعة والمتعلقة بها؟

2 ـ هل تم تقديم اي شكوى لنائب رئيس لجنة التحقيق من قبل المدير المنتدب دون احالتها من الوزير وهو صاحب الاختصاص الاصيل في الاحالة؟ وهل تم التحقيق فيها؟ اذا كانت الاجابة بنعم يرجى ذكر السند القانوني لذلك الاجراء.

3 ـ هل تم التحقيق في الشكاوى حسب اهميتها والترتيب الزمني لها ام كان باختيار من قبل لجنة التحقيق في انتقاء بعض الشكاوى الواردة لها دون النظر لحفظ حقوق الوزارة اولا؟

4 ـ هل قامت لجنة التحقيق باستكمال اجراءات التحقيق اللازمة بما يكفل سلامة التحقيق بما في ذلك مخاطبة الجهات المعنية ذات الاختصاص داخل الوزارة او خارجها؟ اذا كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدي بصورة من هذه المخاطبات وردود الجهات عليها.

5 ـ هل تم فتح التحقيق مع احد المسؤولين الشاكين قبل مخاطبة الجهات المعنية ذات الصلة والاختصاص بينما تم العكس من ذلك المدير حيث تم مخاطبة بعض الجهات المعنية قبل فتح التحقيق بالشكاوى المرفوعة ضده بتاريخ 2011/5/22؟ فما اسباب ذلك؟

6 ـ هل تم تقديم اي شكاوى اخرى من مسؤولين او موظفين بالادارة ضد المدير المنتدب منذ اكثر من ستة شهور من تاريخ تقديم سؤالنا هذا ولم يتم فتح التحقيق فيها حتى تاريخه؟ اذا كانت الاجابة يرجى ذكر اسباب ذلك وهل سيتم فتح التحقيق فيها ام لا؟ ومتى؟

7 ـ هل تم تقديم شكاوى لاحقة من المسؤولين الشاكين ضد المدير المنتدب تفيد باستمرار المدير بارتكاب نفس المخالفات المذكورة في شكواهم؟ اذا كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدي بصورة من هذه الشكاوى وما هي الاجراءات التي اتخذت حيال ذلك؟

8 ـ هل تم تحصيل جميع الغرامات المترتبة على شركة النظافة في الادارة المعنية بما يكفل حفظ حقوق الوزارة كاملة؟ اذا كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدي بصور من كتب طلب تحصيل هذه الغرامات وهل حدث تأخير في تحصيلها؟ اذا كانت الاجابة بنعم فلماذا كل هذا التأخير في تحصيل تلك الغرامات الثابتة بحق الشركة والثابت بالمستندات التي قدمت من قبل المسؤولين عن عدم تطبيق هذه الغرامات قبل رفع الشكوى المذكورة؟

9 ـ هل تم تحصيل هذه الغرامات بالمدة المحددة قانونا اثناء سريان العقد وقبل انتهائه؟ ام تم ذلك بعد انتهاء العقد؟ ولماذا لم يتم تحصيل هذه الغرامات في المدة المحددة قانونا ولماذا تأخر تحصيلها بعد نهاية العقد وقبل انتهاء لجنة التحقيق من عملها؟

10 ـ ما الاجراءات التي اتخذت حيال تلك الشركة؟ ومن المسؤول عن التجديد لها بالرغم من ضخامة المخالفات التي سجلت بحقها؟

11 ـ بتاريخ 2012/4/17 صدر قرار وزاري بتفويض وكيل الوزارة باصدار معظم القرارات الخاصة بالوزير على الرغم من وجود هذا التفويض قيل عام ولكن بمستوى اقل في بنودها من مستوى التفويض الجديد خاصة فيما يتعلق بالمواضيع الخاصة بالمدراء والمراقبين فما اسباب هذا التفويض الجديد خاصة انه صدر قبل انتهاء عمل لجنة التحقيق بعشرة ايام تقريبا؟

12 ـ وهل كان لصدور هذا التفويض بهذه الكيفية التي صدر بها اي علاقة بقرار تثبيت المدير وقرارات الايقاف بحق المسؤولين الشاكين؟

13 ـ بموجب هذا التفويض قام وكيل الوزارة مباشرة باصدار بعض القرارات السريعة التي تمثلت بالتالي:

أ ـ اصدار قرار اداري بتاريخ 2012/4/24 بترقية المدير المنتدب وذلك بتثبيته لشغل وظيفة مدير ادارة مساجد الجهراء اثناء التحقيق.

ب ـ اصدار قرارات ادارية بتاريخ 2012/4/25 بايقاف عدد 2 من المسؤولين الشاكين ضد المدير عن العمل.

هايف يقترح وضع حاجز على الباب الخارجي لغرف الحجز

محمد هايف

تقدم النائب محمد هايف باقتراح جاء فيه لما للنساء من خصوصية في التعامل ولكثرة ما يتعرض له رجال الأمن من احراج في تعاملهم مع المحتجزات في غرف الحجز المؤقتة في الدوائر الأمنية وكذلك حتى لا تنكشف المحتجزات على العاملين في هذه الادارات اثناء نومهن. نتقدم بالاقتراح برغبة التالي وبرجاء عرضه على مجلس الامة الموقر. نقترح ان يتم وضع حاجز على الباب الخارجي لغرفة الحجز ليستر النصف الاسفل من الباب لكي يستر من بداخلها من المحتجزات ويمكن رجال الامن في حالة الضرورة من الاطلاع عليها.

ذياب: إنشاء فرع لكلية الهندسة في الأحمدي

مناور ذياب

قدم النائب مناور ذياب اقتراحا برغبة جاء فيه: يعد النفط هو مصدر الدخل الأساسي للكويت، ورغم أن مناطق استخراج النفط والصناعات النفطية يتركز معظمها في محافظة الاحمدي جنوبي البلاد، إلا أنها خلت من تواجد كلية أو معهد تدريب متخصص في هندسة البترول لتخريج الكوادر الوطنية المتخصصة في الأعمال النفطية من مهندسين وفنيين مدربين، لذا أتقدم بالاقتراح برغبة التالي، برجاء عرضه على مجلس الأمة الموقر:

1 ـ إنشاء فرع لكلية هندسة البترول بمحافظة الأحمدي بالقرب من المشاريع النفطية وتكون الكلية تابعة لجامعة الكويت.

2 ـ إنشاء معهد تدريب فني متخصص في علوم البترول مدة الدراسة به سنتان لتخريج الكوادر الفنية المدربة ويتبع هيئة التعليم التطبيقي ويلتحق به خريجو الثانوية العامة ممن لم يحصلوا على مجموع دخول كلية هندسة البترول ويرغبون في العمل بالقطاع النفطي، ويلتحق به خريجو هيئة التعليم التطبيقي من غير تخصصات البترول ويسمح لمن يحصل على جيد جدا وامتياز في المعهد بأن يلتحق بكلية هندسة البترول.